مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 (صيف 2005)، ص 5

مقالات

جميل هلال

أسئلة ما بعد
الانسحاب الإسرائيلي من غزة

"واضح للجميع أنه (أي قطاع غزة) لن يكون جزءاً من دولة إسرائيل في أي اتفاق للتسوية الدائمة... (لذا) سنوجه طاقاتنا إلى المناطق الأكثر أهمية لضمان بقائنا، وهي الجليل والنقب ومنطقة القدس الكبرى والكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والمناطق الأمنية في غور الأردن".

**(من كلمة ألقاها شارون أمام
مؤتمر الوكالة اليهودية في القدس بتاريخ 28/6/2005،
نقلاً عن صحيفة "الحياة" اللندنية، 29/6/2005).**

لم يعد هدف خطة "فك الارتباط" الأحادي الجانب خافياً. فهي تشكل جزءاً من استراتيجيا فصل أشمل بدأ شارون تطبيقها منذ توليه السلطة سنة 2001. ويتمثل محور هذه الاستراتيجيا في رسم حدود جديدة لإسرائيل بحيث تضم أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية وتستثني، في الوقت ذاته، أكبر قدر من الفلسطينيين، وذلك تحت شعار الحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية. ومن منظور شارون – وقوى إسرائيلية سياسية كثيرة تلتقي معه – فإن ضم قطاع غزة، بأرضه التي لا تتجاوز مساحتها 360 كم2 سوى بكيلومترات قليلة، ويسكنها ما يناهز المليون وثلث مليون فلسطيني، يشكل تهديداً ليهودية الدولة؛ أي للمشروع الصهيوني برمته. هذا بالإضافة إلى التكلفة العسكرية والمالية والأخلاقية المترتبة على حراسة وتوفير مستلزمات المستوطنات الواحدة والعشرين التي أقامتها إسرائيل في قطاع غزة، بسكانها البالغ عددهم سبعة آلاف مستوطن. وفي السياق ذاته ما يولده الاحتلال الكولونيالي من مقاومة تزداد تكلفة قمعها يوماً بعد يوم.

إن لخطوة "فك الارتباط" مع غزة أهدافاً سياسية مباشرة، وأهدافاً ذات مدى أبعد تتصل بسعي شارون لإفراغ مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار من أي مضمون فعلي، ولمنع تبلور الشروط الجيو – سياسية التي يمكن أن تهيئ لاستراتيجيا فلسطينية جديدة لا تجد أمامها سوى التطلع إلى دولة واحدة "ثنائية القومية" تقوم على أرض فلسطين الانتدابية، بعد أن تم تقويض استراتيجيا الدولتين.

الأهداف السياسية المباشرة
لخطة شارون

وُضعت خطة "فك الارتباط" مع معظم قطاع غزة وإخلاء المستوطنات الأربع الصغيرة في شمال الضفة من دون اتفاق مع القيادة السياسية الفلسطينية. وهذا يعني أن لا التزام من جانب إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية بأية خطوات محددة تلي "فك الارتباط"، ولا التزام بالتفاوض في شأن التسوية السياسية للصراع الفلسطيني –

الإسرائيلي. وبتعبير آخر، لا تتم الخطوة الإسرائيلية وفق إطار سياسي متفق عليه فلسطينياً وإقليمياً ودولياً. والمطالبة بأن يتم اعتبار تنفيذ الانسحاب من قطاع غزة جزءاً من تطبيق خريطة الطريق جاء من السلطة الفلسطينية كمدخل لتحويلها إلى خطوة يمكن التعامل معها، وبفعل ضغط موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي نظر إليها بإيجابية ودعا السلطة إلى التعامل الإيجابي معها، بعد أن باتت أمراً مطروحاً للتنفيذ الإسرائيلي. ويدرك كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الأرجح، أن الخطوة الشارونية تهدف إلى الالتفاف على تنفيذ البنود الخاصة بإسرائيل في خريطة الطريق. فقد أعلن مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية، دوف فايسغلاس، في مقابلة مع إحدى الصحف الإسرائيلية (″هآرتس″ بتاريخ 2004/10/18)، أن هدف الخطة هو الالتفاف على خريطة الطريق، وقطع الطريق على مطالبة إسرائيل بتنفيذ ما ورد فيها، وخصوصاً لجهة وقف الاستيطان، وإخلاء المدن، والدخول في مفاوضات مع القيادة الفلسطينية بشأن الوضع النهائي. وقد كشفت مصادر صحافية إسرائيلية أن خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة وضعت في شباط/فبراير 2004، أي بعد خريطة الطريق، وبعد فرض الإقامة الجبرية على رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، وإعلان حكومة شارون أن عرفات لم يعد شريكاً فلسطينياً يمكن التفاوض معه. ومع ذلك، فإن وفاة ياسر عرفات، وانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية عرف بمواقفه ضد لجوء الانتفاضة إلى العنف والعمليات العسكرية، وإصراره على اعتبار المفاوضات استراتيجيا لا بديل منها، وتبنيه برنامج ″الإصلاح″ الذي طالبت به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لم يدفعا، عملياً، شارون إلى اعتبار الرئيس الفلسطيني الجديد شريكاً يمكن التفاوض معه. فاستراتيجيا شارون قامت منذ البداية على رفض صيغة التفاوض، وعلى اعتماد استراتيجيا اتخاذ إجراءات من طرف واحد.

الدلالات السياسية لفشل لقاء شارون – أبو مازن في حزيران/يونيو

من هذا المنظور، يمكن قراءة إفشال شارون لقاءه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الثاني عشر من حزيران/يونيو الماضي، والذي تم في البيت الرسمي لرئيس الحكومة الإسرائيلية في القدس. لقد تم إفشال هذا اللقاء على الرغم من الرعاية التي حظي بها الإعداد له من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصر. وكان مهّد لهذا اللقاء عدة تداولات بين الطاقم المساعد للرئيس الفلسطيني مع نظيره من الإسرائيليين. وهو اللقاء الأول بعد لقاء شرم الشيخ الذي عقد في مطلع شباط/فبراير الماضي. وقد جرى اللقاء والفصائل الفلسطينية ما زالت ملتزمة الحفاظ على الهدنة التي كان لرئيس السلطة الفلسطينية، مع مصر، دور مؤثر في ترتيبها.

ولإفشال هذا اللقاء مدلولات واضحة، لعل أولها يؤشر إلى عدم استعداد شارون للعودة إلى طاولة المفاوضات السياسية، وتفضيله الواضح سياسة فرض الأمر الواقع. فمحمود عباس نجح في الانتخابات الرئاسية استناداً إلى برنامج قوامه الأساسي العودة إلى طاولة المفاوضات السياسية والتزام إجراء انتخابات محلية وتشريعية، وتوحيد أجهزة الأمن ودمجها في ثلاثة أجهزة، وإجراء إصلاح في الوزارات ومؤسسات السلطة، واعتماد المفاوضات كاستراتيجيا لحل الصراع مع إسرائيل. وكما هو معروف، فقد عقد اللقاء ولم ينفذ شارون ما اتفق عليه في شرم الشيخ (الانسحاب من المدن، وإطلاق أعداد كبيرة من الأسرى، وتسهيل حركة التنقل للفلسطينيين، إلخ). وكان من شأن تنفيذ هذه البنود تعزيز مكانة الرئيس محمود عباس وإظهار امتلاكه قدرة على تحريك المفاوضات، وتخفيف الأزمة المعيشية للمواطن الفلسطيني. بتعبير آخر: هدفَ إفشال اللقاء إلى إضعاف السلطة الفلسطينية، وإظهار عجزها الكامل أمام المواطن الفلسطيني.

ويتمثل ثاني هذه المدلولات في تعامل شارون مع الرئيس الفلسطيني المنتخب باعتباره غير مؤهل للتفاوض، لأنه لم يقم بتنفيذ ما يريده شارون، الأمر الذي يبرر – وفق منطق شارون – مواصلته سياسة فرض الأمر الواقع، التي من أبرز تجلياتها "فك الارتباط" من جانب واحد، وبناء جدار العزل العنصري، وتواصل الاستيطان، وعزل القدس وتسارع إجراءات تهويدها، وبناء الجدار حولها. إنه يواصل سياسة إظهار السلطة الفلسطينية في موقع الضعيف التابع، ويطالبها في الوقت نفسه بما لا تستطيع، أو يستحيل، القيام به؛ وهو محاربة ما يسميه "الإرهاب الفلسطيني" وتفكيك بنيته التحتية.

كان متوقعاً أن يرفض شارون، في اللقاء المذكور، البحث في أي من القضايا الأساسية (القدس وتهويدها، اللاجئين، الاستيطان، الجدار الفاصل، تدمير البيوت، الأسرى...)، لأنه لا يريد التفاوض في شأن قضايا الوضع النهائي. لكن لم يكن متوقعاً، من جانب السلطة الفلسطينية، أن يرفض شارون مناقشة ترتيبات ما بعد الانسحاب من غزة وإخلاء مستوطنات شمال الضفة الغربية. وهذه الترتيبات أمور مهمة من حيث أنها تحدد ما إذا كان ما يجري من انسحاب من قطاع غزة هو انسحاب فعلي، أم أنه حركة لوضع القطاع في حالة حصار دائم. فمن دون سيطرة فلسطينية على المعابر الحدودية، وتأمين ممر أمن للبضائع والأفراد ما بين غزة والضفة الغربية، ومن دون تشغيل المطار واستكمال تشييد الميناء، سيتحول قطاع غزة إلى سجن لمليون وثلث مليون فلسطيني تحتفظ إسرائيل بمفتاح أبوابه. في هذه الحالة تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على المعابر وعلى الاقتصاد وعلى حرية الحركة وعلى أجواء غزة ومياهها وبحرها. وقد يتحول معبر رفح – الذي تريد إسرائيل جعله داخل حدودها على الرغم من أن مصر ترغب في نقله إلى السيطرة الفلسطينية – إلى قضية شبيهة، نوعاً ما، بوضع مزارع شبعا في الجنوب اللبناني. وواضح أن شارون سيعمل على تحويل المسائل التي تخص ترتيبات ما بعد "فك الارتباط" إلى مسائل تفاوضية مع إسرائيل قد تدوم أعواماً، تبقى خلالها قضايا الوضع النهائي مجمدة في حين تواصل إسرائيل فرض إرادتها على الأرض.

وتتمثل الخشية الفعلية مما سيجري بعد "الانسحاب" من غزة في جر السلطة الفلسطينية إلى تفاوض مديد (من "اللت والعجن" كما يقال بالعامية) في شأن أدق التفصيلات في كل بند من المسائل المطلوب بتها، من المعابر، إلى المطار، إلى الميناء، إلى المياه الإقليمية، إلى الممر الآمن، إلى معبر رفح، إلى إجراءات التصدير والاستيراد، إلخ. وهذه قضايا قد تبقى أعواماً في قيد البحث والتفاوض. وبهذا التكتيك يتم إدخال المفاوض الفلسطيني في دهاليز تجعل من المستحيل طرح قضايا المشروع الوطني الفلسطيني (موضوع الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وإزالة مستعمرات الضفة، والجدار العازل، وحقوق اللاجئين). كما يراهن شارون على أن الوضع المتولد من خطوته في غزة سيسبب إرباكاً للقيادة السياسية الفلسطينية، وربما يقود إلى فوضى وصراع داخلي يستغله في الادعاء أن السلطة الفلسطينية ليست أهلاً للتفاوض، أو غير قادرة على حفظ الأمن أو إدارة دولة. ويعرف شارون أن قرار الهدنة الفلسطيني لن يدوم ما دامت إسرائيل غير ملتزمة به، وأن إنهاء التهدئة – ويكفي أن يتم هذا من جانب تنظيم واحد وبعملية واحدة داخل إسرائيل – سيوفر له مزيداً من الذرائع لوقف الاتصالات بالسلطة الفلسطينية، والاستمرار في تنفيذ سياسة فرض الأمر الواقع.

الأبعاد الاستراتيجية لخطة شارون

تكفي نظرة سريعة إلى ما يجري على الأرض لإدراك أن ما تسعى حكومة شارون له، بكل ما لديها من أدوات، هو تدمير المشروع الوطني الفلسطيني. فاستكمال بناء جدار الفصل (المتوقع الانتهاء منه خلال أشهر)، وتوسيع المستعمرات في الضفة الغربية (والتي سيتم ضم كتلها الكبرى إلى إسرائيل وإدخالها داخل جدار الفصل)، يصبان

في تحقيق هدفين مترابطين: هدف جعل الدولة الفلسطينية المستقلة مشروعاً غير قابل للتحقيق، وهدف جعل النضال من أجل دولة ثنائية القومية مستحيل المنال أو خيالياً. وهذا أيضاً هو الهدف من تهويد القدس، ومن "تغليفها" بجدار عازل (يستحق بجدارة صفة العنصرية)، ومن عمليات تدمير المنازل الفلسطينية، ومن طرد أعداد كثيرة من فلسطينيي القدس خارج مدينتهم. كما أنه الهدف من شبكة الطرق الالتفافية، ومن مشاريع تتحدث عن أنفاق وجسور تربط بين أجزاء (والتعبير الأدق هو بانتوستانات) الضفة الغربية التي باتت معزولة بعضها عن بعض، وعن قطاع غزة، كما عن القدس. والعزل العنصري هو أيضاً مضمون مشروع الطريق السفلى للربط بين غزة والضفة الغربية، المقترح إنشاؤها على عمق يتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أمتار تحت سطح الأرض. وهو مشروع يقترحه البنك الدولي ويستعد لتمويله. ويشير إلى الاتجاه ذاته حقيقة أنه في الوقت الذي يتولى شارون إخلاء نحو 2000 وحدة سكنية في قطاع غزة، يقوم ببناء أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد من الوحدات السكنية في مستعمرات الضفة الغربية. فتحت ستار الحفاظ على أمن إسرائيل ويهوديتها تتم مأسسة نظام تمييز عنصري وخلق معازل (بانتوستانات) محاطة بجدران وسياجات وتصل بينها طرق سفلية وأنفاق.

"دولة فلسطينية"
ذات حدود موقتة دائمة

ما يجب أن يكون حاضراً دائماً في الذهن هو أن خطة شارون لـ "فك الارتباط" مع معظم قطاع غزة هي جزء من استراتيجيا أشمل تتضمن مجموعة خطوات من الجانب الإسرائيلي ترمي إلى تبديد المشروع الوطني الفلسطيني، وحصر الخيارات الفلسطينية في مسرب واحد يؤدي فقط إلى قيام "دولة ذات حدود موقتة" في قطاع غزة وأجزاء الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية خارج حدود القدس، "دولة" يرسم حدودها الجدار الفاصل بما يضمه من كتل استيطانية وما يستقطعه من أراض تزيد في تهميش الزراعة الفلسطينية، وتضع الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة الاقتصاد الإسرائيلي. ويجري التمويه على أهداف هذا المشروع، الذي يقضم ما يزيد على نصف الضفة الغربية – بما فيه من مناطق استراتيجية، ومناطق المياه الجوفية، وغور الأردن – بزعم أنه ينسجم مع ما ورد في خريطة الطريق و"رؤية" الرئيس بوش والمجتمع الدولي من ضرورة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. إن الهدف من بناء الجدار وتوسيع المستعمرات وشق المزيد من الطرق الالتفافية هو بالتأكيد جعل "الدولة الموقتة" حلاً طويل الأمد، تبقي خلاله الدولة كياناً تابعاً لإسرائيل ومسيطراً عليه أمنياً من جانبها. ومن المعروف أن شارون كان طرح مفهوم الحل المرحلي طويل الأمد في شباط/فبراير 2000، أي قبل الانتفاضة الثانية، وقبل استلامه دفة الحكم في إسرائيل.

يستند شارون في تنفيذه لمشروعه إلى عدة أدوات، منها اختلال ميزان القوى العسكري والاقتصادي والأمني لمصلحة إسرائيل، ومنها رهانه على دعم وإسناد الولايات المتحدة الأميركية لسياسته، ومنها اطمئنانه إلى أن الموقف العربي لن يخرج عن حدود الشجب اللفظي والتمني على الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل. كما يراهن على استمرار غياب استراتيجيا فلسطينية موحدة، وعلى تعدد مراكز القرار الوطني الفلسطيني، الأمر الذي يسمح له بالتنصل من التزاماته ومن حجب الرؤية عما يجريه على الأرض بذريعة أن هذا موجه لحماية أمن مواطني إسرائيل من الإرهاب. ومن هنا إصرار شارون على أن أول شروط أهلية السلطة الفلسطينية للحكم يتمثل في نجاحها في "تفكيك الشبكات الإرهابية، وحصر الأسلحة، وإنهاء التحريض، وتطبيق الإصلاحات." ويضيف رئيس الحكومة الإسرائيلية أن "الأميركيين يفهمون موقفنا". لكن شارون يعرف، كما الرئيس بوش، أن تنفيذ الشق الأول من هذه الشروط غير ممكن في ظل استمرار سياسة إسرائيل الاستعمارية.

الارتباك الفلسطيني
في مواجهة خطة الفصل

يأتي تنفيذ خطة "فك الارتباط" الإسرائيلي الأحادي الجانب على خلفية تحول ملموس في ميزان القوى الفلسطيني الداخلي، طرأ في إثر الانتفاضة الثانية، وعقب فشل اتفاق أوسلو في تحقيق الحدود الدنيا من المشروع الوطني الفلسطيني، وفي ضوء تجربة المواطن الفلسطيني لأداء سلطته على مدار عقد من الزمن. ويشير هذا التحول إلى أن النظام السياسي الفلسطيني يقترب من التحول من نظام يهيمن عليه، وهيمن عليه فترة طويلة، تنظيم سياسي واحد (حركة "فتح") إلى نظام يتنافس فيه تنظيمان جماهيريان، هما حركة "فتح"، وحركة "حماس". ولعل هذا أحد الأسباب المهمة التي تقف وراء قرار قيادة "حماس" المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية، وقرارها المشاركة في مؤسسات منظمة التحرير بعد إعادة تشكيلها على أسس تمثيلية جديدة.

هذا التحول في ميزان القوى ولّد حسابات سياسية جديدة عند الحركتين. فقيادة حركة "فتح" باتت تعرف أن هذا التحول يعني إنهاء احتكارها مؤسسات السلطة الوطنية، ويعني إنهاء احتكارها السيطرة على مؤسسات منظمة التحرير. ومن هنا ارتباك قيادة "فتح" أمام منافسة قوية تتم عبر صناديق الاقتراع، كما جرى في انتخابات المجالس المحلية، وما هو متوقع في انتخابات المجلس التشريعي في الشهر الأول من السنة المقبلة. وهو ارتباك فاقمه غياب ياسر عرفات عن المشهد الوطني الفلسطيني كقائد تاريخي لحركة "فتح" وللحركة الوطنية الفلسطينية. كما أن هذا التحول ولّد حسابات جديدة عند حركة "حماس" في نظرتها إلى السلطة الوطنية وإلى منظمة التحرير، بعد أن اكتشفت قوتها عبر صناديق الاقتراع، ووزنها الجديد في الشارع الفلسطيني. والمشكلة الملحة التي تواجه التنظيمين (أحدهما ما زال يمارس دوره كحزب حاكم، والآخر يشكل المعارضة الرئيسية) تتمثل في ازدواجية السلطة كظاهرة تشكلت خلال الانتفاضة الثانية، وباتت أمراً ليس من السهل إنهاؤه في ظل الممارسات الإسرائيلية القائمة وانغلاق فرص التسوية. لكن استمرار حالة ازدواجية السلطة يحمل مخاطر داهمة، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث ستنفذ خطة الفصل.

إن التداول السلس لرئاسة السلطة الفلسطينية، وفق القانون وصندوق الاقتراع، الذي تم في بداية السنة الحالية لم يشكل نقلة نوعية في قدرة القيادة الفلسطينية على معالجة الأوضاع الداخلية وتحمل تبعات خطة الفصل الشارونية. فما زال الارتباك سيد الموقف، وبرز في الآونة الأخيرة بعدة أشكال، منها صدور مرسوم رئاسي بتوقيع الرئيس محمود عباس يؤجل الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً أن تتم في تموز/يوليو المنصرم إلى أجل غير مسمى (من المتوقع أن تتم في الشهر الأول من السنة المقبلة) بعد أن كان الرئيس الفلسطيني يصر على عقدها في 17 تموز/يوليو وفق اتفاقه مع الفصائل الفلسطينية في اجتماع القاهرة في آذار/مارس الماضي. ومن الأسباب التي طرحت لتفسير هذا التأجيل مماطلة ومماحكة المجلس التشريعي (أغلبيته العظمى تنتمي إلى حركة "فتح") في تعديل قانون الانتخابات بما ينسجم مع الاتفاق الوطني ليكون مناصفة بين نظام التمثيل النسبي والنظام الأكثري المستند إلى الدوائر الانتخابية، وهو ما تم الاتفاق عليه من جانب التنظيمات السياسية في اجتماع القاهرة المذكور. ومن هذه الأسباب أيضاً عدم الارتياح الأميركي إلى اتساع شعبية حركة "حماس" وخشيتها انعكاس ذلك على نتائج الانتخابات التشريعية، كما حدث في الانتخابات المحلية، ورغبة مصر في أن تتم الانتخابات الفلسطينية بعد الانتخابات العامة المصرية (في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل) كي لا تؤثر في الأخيرة. ومنها أيضاً الخشية أن تقوم إسرائيل بتعقيد انسحابها من قطاع غزة، أو تتشدد في إجراءاتها، إذا ما حصلت "حماس" على نسبة مؤثرة من مقاعد المجلس التشريعي وانعكس ذلك على التشكيل الحكومي الفلسطيني المقبل.

ومن الحيثيات أيضاً رغبة قيادة حركة "فتح" في استثمار الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لتعزيز مكانتها في الشارع الفلسطيني وتحسين فرصها في الانتخابات التشريعية. ومهما تكن الأسباب التي دفعت إلى التأجيل، فإن التراجع عن الموعد السابق أظهر ارتباكاً وانقساماً في حركة "فتح"، وربما ساهم في رفع أسهم حركة "حماس."

كما لوحظ ارتباك قيادة حركة "فتح" في تأجيل موعد المؤتمر السادس للحركة إلى ما بعد الانتخابات التشريعية، وفي حالة "الفلتان الأمني" التي شهدتها المناطق المحتلة خلال الصيف الحالي، والناجمة عن ضعف سيطرة السلطة (التي تقودها حركة "فتح") على أجهزتها الأمنية، وأيضاً في دعوة رئيس الحكومة الفلسطينية، ومن بعده اللجنة المركزية لحركة "فتح" إلى تأليف حكومة وحدة وطنية تشترك فيها كل القوى السياسية للإشراف على مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة. وهو اقتراح لم يأت بعد تداول مع القوى السياسية الفلسطينية، الأمر الذي جعله قابلاً لتأويلات سلبية، وقاد إلى رفضه من جانب حركة "حماس" وتنظيمات أُخرى.

ولم يسلم من الارتباك قوى المعارضة أيضاً، بما فيها حركة "حماس"، التي أعلنت في البداية استعدادها لدراسة اقتراح المشاركة في حكومة وحدة وطنية، لتعود بعد فترة وجيزة فتعلن رفضه، معتبرة أنه يهدف إلى إخراج حركة "فتح" والسلطة من أزمتها الداخلية، وأنه مجرد دعوة إعلامية غير جدية، وأن تأليف حكومة وحدة وطنية يمكن أن يتم بعد الانتخابات التشريعية لا قبلها. كما نلمس ارتباكاً سياسياً في تصريحات بعض قادة حركة "حماس" التي تضمنت التصريح بفقدان الثقة برئيس السلطة الفلسطينية (محمود الزهار، بتاريخ 2005/7/5)، وهو أمر قد يضعف مكانة السلطة وموقعها التفاوضي. ويعكس اعتبار قادة "حماس" أن خطة الفصل تمثل تحريراً للأرض تم عبر المقاومة (ممثلة في الأساس بحركة "حماس") عودة إلى تبسيط الواقع. ويعيد ادعاء احتكار المقاومة إلى الأذهان أشكالاً من الدعاية الفئوية الضيقة التي سادت في فترة سابقة بين فصائل منظمة التحرير، التي اعتادت منح نفسها انتصارات بحاجة إلى تدقيق في صحتها، كما في مجمل مردودها. كذلك اتسم بعض تصريحات قادة "حماس" بلهجة تنطوي على تحد لبرنامج منظمة التحرير، من دون أن يكون حدث تغيير جدي في ميزان القوى الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي وقت تجري مناقشة تجديد ودمقرطة مؤسسات هذه المنظمة ومشاركة كل القوى السياسية فيها، بما فيها "حماس" والجهاد الإسلامي. وهو أمر ضروري إن أريد تأهيل المنظمة لتكون قادرة على قراءة المرحلة المقبلة وتداعياتها، وعلى تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات.

يصعب اعتبار "فك الارتباط" مع غزة انسحاباً ما لم تسلم إسرائيل الفلسطينيين السيطرة على الأرض والجو والبحر والمعابر الحدودية، وما لم تتوفر حرية الحركة للأفراد والبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما. صحيح أن الانسحاب من غزة (بمعنى سحب الجيش والمستوطنين من داخل أراضي القطاع أو من معظمها) يزيل غطاء المحرمات عن المستعمرات ويشكل سابقة لإزالة مستعمرات أُخرى، لكن يجب ألاّ يغيب عن البال استغلال إسرائيل هذه الخطوة للتغطية على تكثيف استيطانها في الضفة الغربية، ولإطلاق يد الجيش الإسرائيلي لتعبث كما تريد في قطاع غزة بذريعة أو من دون ذريعة. ومن المؤكد أن فكفكة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية لن تكون بالسهولة التي تمت بها في قطاع غزة الذي لا تتجاوز مساحته 6٪ من مجمل مساحة الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967. وكما ذكرتُ سابقاً، من المتوقع أن يحوّل شارون قضايا السيطرة على المعابر والمطار والميناء والممر الرابط بين القطاع والضفة، وكذلك السيطرة على المياه الإقليمية، إلى قضايا للتفاوض المطول، وكذريعة لتعطيل عملية بت قضايا الوضع النهائي. كما ليس من المستبعد أن يلي "فك الارتباط" عن غزة انهيار التحالف الإسرائيلي الحاكم، وهو ما يعني الانشغال الإسرائيلي بانتخابات جديدة.

وفي سياق ما يلي "فك الارتباط" يجب الحذر من توليد أوهام وتوقعات عالية بأن الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة سيشهد انتعاشاً جرّاء تخصيص الدول الثماني الكبرى مبلغ ثلاثة مليارات دولار سنوياً، لمدة ثلاث سنوات متتالية، لتنمية اقتصاد دمرته الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والإغلاق المديد وتجريف الأراضي وتدمير البيوت في عدة مناطق. فمثل هذه الأوهام والتوقعات وُجد بعيد اتفاق أوسلو ليتبين فيما بعد أن الحديث عن تنمية بلا سيادة وطنية، بما فيها السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية والحدود والمعابر والأجواء، ومن دون تواصل إقليمي، ليس سوى لغو لا مضمون له. بل تكمن خطورته التضليلية في إلهاء بعض قوى المجتمع عن قضاياه الرئيسية.

حل ازدواجية السلطة القائمة في قطاع غزة قبل انفجارها

واضح أن قيادة "فتح" لا ترى أن من مصلحتها الموافقة على تشكيل هيئات تضعف من دورها ومن مرجعية مؤسسات السلطة ومؤسسات منظمة التحرير التي تسيطر على كلتيهما. وهذا يفسر رفض حركة "فتح" دعوة حركة "حماس" إلى تشكيل لجنة وطنية عليا (مكونة من الفصائل السياسية) للإشراف على مجريات تنفيذ "فك الارتباط" الإسرائيلي المزمع عن قطاع غزة، كبديل من اللجنة الوزارية (بمختلف لجانها الفنية) التي شكلتها السلطة للإشراف على هذا الانسحاب. يقول جبريل الرجوب، المستشار الأمني للرئيس الفلسطيني، معبراً عن موقف السلطة الفلسطينية وحركة "فتح"، إنه "لن تكون هناك سلطة موازية ولا سلطة بديلة، ولن تكون هناك لجان لإدارة غزة ولا غير غزة" ("الأيام" 2005/7/9). أمّا حركة "حماس" فترى أنه بحكم وجود سلطتين شرعيتين على أرض الواقع فإن من حقها (ومن مصلحتها) المطالبة بإنشاء أطر جامعة تتمتع فيها بثقل لا يقل عن ثقلها الجماهيري، وخصوصاً أن الانتخابات التشريعية تأجلت. وهي ترى أن ليس من مصلحتها الدخول في تشكيلات تدعم السلطة، أو حركة "فتح"، أو توفر تغطية لهما. هذان الموقفان مفهومان في إطار التنافس الديمقراطي بشأن النفوذ، لكن الخطورة تكمن، في اللحظة السياسية الراهنة، في تبعات هذا التنافس التنظيمي في غياب استراتيجيا وطنية مشتركة لمجابهة خطة الفصل الشارونية في قطاع غزة وفي الضفة الغربية.

تريد السلطة أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة "بهدوء ونظام" لإظهار قدرتها على الحكم وإفشال رهان شارون على أن سحبه لجيشه ومستوطنيه من قطاع غزة سيثير فوضى وارتباكاً واسعين، الأمر الذي يساعده على القول إن السلطة الفلسطينية غير مؤهلة لأن تكون شريكاً في المفاوضات، وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يوفر له التغطية لتمرير مشروع قيام "دولة فلسطينية ذات حدود موقتة"، كما ورد نصّاً في خريطة الطريق، لكنها "دولة" يرسم حدودها الجدار الفاصل والطرق الالتفافية والأنفاق و"الطريق السفلى" والمعابر والمستعمرات، بما فيها المستعمرات التي سيتم توسيعها في غور الأردن. إنها "دولة" تسيطر عليها إسرائيل وتحاصرها.

لا شك في أن السلطة الفلسطينية باتت تدرك، بعد لقاء حزيران/يونيو بين أبو مازن وشارون، أن لا أفق لمفاوضات سياسية جدية مع إسرائيل ما دام شارون، أو من يمثلهم، في السلطة. ولعل هذا الإدراك من أسباب التوجه نحو قضايا الوضع الداخلي، وهو أمر مطلوب إن تناول فعلاً أسئلة الوضع الداخلي، وهدف إلى تحسين أداء السلطة، وإنهاء حالة "الفلتان الأمني"، ومحاربة الفساد، وتقوية القضاء، وفرض سلطة القانون على الجميع. وهو مفيد إن اشتمل أيضاً على تجديد مؤسسات منظمة التحرير وتقويتها. إن تنظيم وضع مؤسسات السلطة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وضمان سيادة القانون وحماية الأملاك والأفراد، أمور مطلوبة في كل الأحوال، ومطلوبة

لأنها تساهم في وضوح الرؤية والفاعلية في مرحلة شديدة الصعوبة والتعقيد، مرحلة تحتاج إلى تناغم بين جهود قوى المجتمع كافة، بما فيها الأحزاب السياسية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

ولعل مفتاح الإصلاح الداخلي يبدأ بحركة "فتح". فهي، انطلاقاً من دورها التاريخي، ومن تجربتها في قيادة حركة التحرر الفلسطيني وقيادة السلطة الوطنية، مطالبة، قبل غيرها، بمراجعة تجربتها، وبتجديد هياكلها التنظيمية، وقياداتها، وبرنامجها السياسي والاجتماعي. وكان من الأجدى لو عقدت مؤتمرها السادس قبل الانتخابات التشريعية لإحداث التغييرات الداخلية الضرورية لرسم سياستها على الصعيدين الوطني والاجتماعي. وتدرك قيادة حركة "فتح" تماماً أن أي خلل في إدارة وقيادة قطاع غزة بعد فك الارتباط الإسرائيلي سيتم تحميل مسؤوليته، وعن حق، للحركة باعتبارها تقود السلطة، وباعتبارها التنظيم السياسي الأكبر (وإن كان الأكثر انفلاشاً). كما تعرف تماماً أن استمرار أساليب العمل السابقة، بما نجم عنها من نتائج سياسية واجتماعية وثقافية، لن يكون في مصلحة نمو الحركة وتماسكها، وستكون حركة "حماس" المستفيد الأكبر من ذلك.

ومن منطق مختلف، على حركة "حماس"، بما هي المعارضة الأكثر وزناً في الشارع الفلسطيني، وبما اكتسبته من تجربة في مقاومة الاحتلال وفي توفير خدمات مجتمعية وتنظيم فئات اجتماعية متعددة، أن تراجع هذه التجربة، وأن تغنيها بروح من الواقعية الوطنية الكفاحية، وبروح وحدوية تعي مستلزمات اللحظة التاريخية الراهنة. وتدرك قيادة "حماس"، في ضوء تجربتها القصيرة في المجالس المحلية ودورها المجتمعي السابق، أن طرح البرامج التي تستجيب لمصالح الناس شيء، وتنفيذ هذه البرامج ميدانياً شيء آخر، كونه لا يتطلب الشفافية والمساءلة والانفتاح على الآخرين بعيداً عن الانغلاق الفكري والعقائدي فحسب، بل يتطلب أيضاً توليد وإدارة موارد كافية لتنفيذ هذه البرامج. وإلى حين يبرز تيار سياسي ثالث متمايز من حركة "فتح" وحركة "حماس" لممارسة ضغط منهجي عليهما، لا مفر من مناشدة هذين التنظيمين الإسراع في ترتيب العلاقة بينهما على أسس الديمقراطية والمسؤولية الوطنية ومواجهة استحقاقات المرحلة.

خطران داهمان يتربصان بالحركة السياسية الفلسطينية: يتمثل الأول في جر القيادة السياسية (في السلطة والمعارضة) إلى الانشغال اليومي بالترتيبات الإدارية والأمنية لمرحلة ما بعد "فك الارتباط" عن قطاع غزة فيما يخص إدارة القطاع والتعامل مع المناطق المخلاة (من أراض ومعدات وبنية تحتية)، وفيما يخص الصلاحيات الأمنية على المعابر، بشكل يصرف الأنظار عن مصير بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يجري على أرض الضفة، وعن قضايا الشتات الفلسطيني؛ ويتمثل الخطر الثاني، وهو متصل بالخطر الأول، في إمكان تفاقم الاحتكاك الناجم عن ازدواجية السلطة إلى درجة الاستقطاب السياسي الحاد واستخدام السلاح، وهذا أمر سيجني الشعب الفلسطيني بأكمله ثماره المرة.□

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx